الفصل الثاني : مستوي المعيشة في الريف

المبحث الاول : اهمية رفع مستوي المعيشةلإنسان الريف

المبحث الثاني :انسان الريف ومستوي الدخل

المبحث الثالث :محددات تطور الريف وتنميته

مقدمة :-

تعريف المستوي المعيشي :

هو كل ما يتمتع به الفرد من ملبس ومأكل ومسكن ويتحدد ذلك بمستوي الدخل والبيئة التي يعيش فيها ، والطبقة الإجتماعية التي ينتمي اليها ، ويقاس المستوي المعيشي بعدة مؤشرات اقتصادية وإجتماعية وثقافية مثل الدخل ونسبة التعليم والمستوي الصحي ومعدل الفقر .

يعتمد سكان المناطق الريفية عادة علي الزراعة التي توفر لهم سبل العيش كمزارعين ، او رعاة رحل أو صيادين ، وتسويق المنتجات والخدمات الزراعية الغذائية وتتنوع المجتمعات المحلية الريفية من النواحي الثقافية والإجتماعية والإقتصادية ، يتقاضي العمال في المناطق الريفية اجور زهيدة نظراً لقلة إمكانيات العثور علي فرص العمل . وفي الغالب يفتقر سكان الريف الي الخدمات الإجتماعية الاساسية الكافية لأن ليس لهم صوت مسموع في القضايا السياسية فضلاً عن أن المناطق الريفية لا تحظي إلا بأولوية منخفضة علي المستوي الوطني .

والمسكن الريفي هو أكثر ديناميكية حيث ينمو ذاتياً لمواجهة متطلبات العائلة الممتدة التي تضم اكثر من عائلة صغيرة والمسكن الريفي لا يرتبط بمحددات الأرض ومواد البناء والتجهيزات المعمارية ولكن يرتبط كذلك بمعالجة مخلفات الزراعة والمواشي والوقود ، والصرف الصحي ، ومصادر المياه وهي عوامل تحتاج الي مجموعة من البحوث العلمية لمعالجتها مع اقناع الساكن لإستبدالها أو تطورها والتعايش مع البدائل الجديدة وهذا جانب نفسي وإجتماعي ، اكثر منه إقتصادي الأمر الذي يتطلب تعايش المخطط والمصمم مع المشكلة وأصحابها للدخول في أعماقها [1].

فالفقراء في البلدان المتقدمة والنامية قد يحرمون من التمتع بالحق في مستوي مناسب من الصحة نظراً لغياب تقديم المساعدات اللازمة لهم ، وفي حالة عدم إستطاعتهم تحمل التبعات المالية . هذا وينعكس تمركز المرافق الصحية في المدن علي سكان المناطق الريفية بالسلب ،

---

[1] www.unesco.org/raral.people

وغالباً ما تعيش الاقليات القومية في مناطق لا تتوفر فيها الخدمات بشكل مناسب سواء بسبب سياسات إجتماعية أو كنتيجة لتدني مستوي أوضاعهم الإقتصادية . هذا ويتعرض الأطفال كبار السن اكثر من غيرهم للتمتع بمستوي ادني من الرعاية الصحية وذلك لما لهم من إحتياجات خاصة .

التعليم بحد ذاته حق من الحقوق لكن بالرغم من ذلك ، لا يزال تعليم الأطفال في المناطق الريفية أقل بكثير من المناطق الحضرية ، كما ولا تزال أمية الكبار أكثر إنتشاراً وجودة التعليم أدني بأشواط .

ان الذهاب الي المدرسة بالنسبة للأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية النائية يتنافس مع مجموعة كبيرة من المطالب علي وقتهم وطاقتهم ومن هذه المطالب جمع المياه ورعاية الحيوانات والإعتناء بأخوتهم الصغار وأطفال الريف ببساطة لا يملكون الطاقة اللازمة للإلتحاق بالمدارس والتعليم بشكل فعال ، حيث أن الجوع يعوق نموهم العقلي والبدني معاً . وإذا كان الملايين من الأطفال الجوعي لا يستطيعون أن يتعلموا ، أو اجبروا علي العمل بدلاً من الذهاب الي المدارس فلن نحقق الهدف التنموي المتمثل بالتعليم الأساسي العالمي .

وهناك نقص في المدارس في المناطق الريفية لأن الدولة تميل إلي الاستثمار في المناطق الحفرية كما ينبغي أن تكون مناهج التعليم أكثر تعلقاً بحياتهم فقد لا يهتمون بالسوبر ماركت ، وانما قد يحتاجون الي تعلم كيفية حلب بقرة أو كيفية تداول المبيدات ، كما يتوجب أن تأخذ موعداً لدراسة حياتهم العملية في الإعتبار إذ لا يمكن عقد الدروس خلال موسم الحصاد مثلاً ، وقد يكون من الضروري في بعض الأحيان عقد دروس مسائية اذا كان الطلاب يعملون في الحقول خلال النهار ، وهناك جماعات البر والرحل ، ولذلك فإنك تحتاج الي مدارس متنقلة تستطيع تتبع الجناعة في ترحالهم [1].

---

[1] الرابط السابق

إذ أن التطور العقلي للأطفال مرتبط الي حد كبير باللغة التي يتحدثونها ، فإذا اتم تعليمهم بلغتهم الام ، فإن ذكاءهم يتطور ، وإذا ما اجبروا علي التعليم بلسان لا يفهموه فإن تطورهم يتعرض للإعاقة .

فإنه من المهم أن يتم تبني لغة القرية في المناطق الريفية ، وهذا لا يحدث في كثير من الاحيان بسبب وجود لغات عديدة في البلدان المختلفة فيكون من السهل استخدام اللغة الرسمية .

في العادة يكون عدد البنات اللواتي يذهبن الي المدرسة اقل من عدد البنين واسباب ذلك عملية (فغالباً ما يكون الوالدين عاجزين عن تحمل تكاليف الرسوم والكتب والمواد) وثقافية (إذ يتوقع من البنات ان يقمن بالواجبات المنزلية ، أو الاعتناء بإخوانهن وأخواتهن الأصغر سناً أو لا يلقين تشجيعاً علي الدراسة) [1].

[1] الرابط السابق

المبحث الأول

أهمية رفع مستوي المعيشة لإنسان الريف

رفع مستوي المعيشة واحد من أهم الأهداف المطلوب من الحكومة تحقيقها وهو بالتأكيد هدف مرغوب ومطلوب ، ولكن هناك محددات كثيرة تجعل تحقيقه عملية صعبة . اذا تركت مؤقت الفروق الفردية في مستويات معيشة المواطنين بينما هم تحت خط الفقر من جانب ومنهم علي قمة الهرم الإجتماعي من جانب آخر وما بينهما ، فإن المتوسط العام لمستوي معيشة المواطنين يعتمد اساساً علي حجم الناتج المحلي الإجمالي ويحسب احصائياً بإستخراج حصة الفرد . بعبارة آخري فإن حجم الناتج المحلي الإجمالي منسوباً الي عدد السكان ، يقرر ويقاس المتوسط العام لمستوي المعيشة في اي بلد تحسن مستوي المعيشة عن طريق تحقيق نمو إقتصادي حقيقي يزيد عن معدل النمو السكاني . مما يسمح بزيادة حصة الفرد من الدخل . من هنا فإن الدعوة لتحسين مستوي معيشة المواطن تتطلب زيادة النمو الإقتصادي ، بحيث يمكن أن تتحسن حصة الفرد من الدخل بإعتبار أن تخفيض عدد السكان ليس خياراً .

زيادة الدخل القومي : تعتبر زيادة الدخل القومي أهم أهداف التنمية الإقتصادية في الدول النامية وذلك بأن الغرض الاساسي الذي يدفع هذه البلاد الي القيام بالتنمية الإقتصادية ، هو فقدها وإنخفاض مستوي معيشة أهلها وتزايد نمو عدد سكانها ولا سبيل للقضاء علي هذه المشاكل سوي زيادة الدخل القومي [1].

والدخل القومي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي ، اي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها المواد الإقتصادية ، خلال فترة زمنية معينة وليس هناك شك في زيادة الدخل القومي الحقيقي في اي بلد من البلدان انما تحكمها عوامل معينة ، كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية مثلاً ، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيراً كلما اضطرت الدولة الي العمل علي تحقيق نسبة أعلي للزيادة في دخلها القومي ، فكلما توفرت

---

[1] *www.startimes.com/f.aspx%3ft%3d3180

اموال كثيرة وكفاءات احسن كلما امكن تحقيق نسبة أعلي للزيادة في الدخل القومي الحقيقي وبالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من الزيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبياً وعموماً يمكن القول بأن زيادة الدخل القومي الحقيقي اياً كان حجم هذه الزيادة وانواعها إنما تعتبر من اولي اهدالف التنمية الإقتصادية وأهمها علي الإطلاق في الدول المتخلفة إقتصادياً .

يعتبر تحقيق مستوي المعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعي التنمية الإقتصادية الي تحقيقها في الدول المتخلفة إقتصادياً ، ذلك من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة وتحقيق مستوي ملائم للصحة والثقافة ما لم يترفع مستوي معيشة السكان ، وبالدرجة الكافية لتحقيق مثل هذه الغايات فالتنمية الإقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة مستوي المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معني لأن التنمية الإقتصادية اذا وقفت عند مستوي خلق زيادة في الدخل القومي ، فإن هذا قد يحدث فعلاً غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوي المعيشة ويحدث ذلك عندما يزيد عدد السكان بالنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلاً [1].

فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل وبالتالي انخفض مستوي المعيشة ، وكذلك الحال لو كان نظام توزيع الدخل مختلاً وفي هذه الحالة تتحول معظم الزياجة التي تحققت في الدخل القومي الي الطبقة المسيطرة علي النشاط الإقتصادي وهي عادة تكون قلة من الناس وبالتالي يبقي مستوي المعيشة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فكلما كان هذا المتوسط مرتفع كلما دل ذلك علي ارتفاع مستوي المعيشة والعكس فكلما كان منخفض كلما دل ذلك علي انخفاض مستوي المعيشة ، لذلك لابد ان تعمل التنمية الإقتصادية علي زيادة متوسط دخل الفرد حتي يتثني رفع مستوي المعيشة وتحقيق هذا لا يتوقف عند خلو زيادة في الدخل القومي فحسب ، بل يجب ان

---

[1] الرابط السابق

ترتبط هذه الزيادة بتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة وطريقة توزيع الدخل القومي من جهة آخري ، فمن ناحية يجب العمل علي وقف النمو المتزايد في عدد السكان نسبياً وذلك بالتحكم في معدل المواليد به الي مستوي ملائم ومن ناحية آخري يجب تحقيق نظام عادل التوزيع القومي بين السكان .

تقليل التفاوت في الدخول في الثروات : هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف إجتماعي إذ انه في معظم الدول المتخلفة نجد انه بالرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نري فروقاً كبيرة في توزيع المدخول والثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من المجتمع علي جزء كبير من ثروته ونصيب عالي من دخله القومي بينما لا تمتلك غالبية افراد المجتمع الا نسبة بسيطة من ثروته وتحصل علي نصيب متواضع من دخله القومي ، وهذا التفاوت من توزيع الثروات والدخول يؤدي الي انقسام المجتمع الي حالتين :

حالة من الغني المفرط وحالة من الفقر المدقع بالإضافة الي ما يؤدي غالباً الي اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه وكلما زاد هذا الاضطراب زاد رأس المال المعطل في هذا المجتمع ذلك أن الطبقة الغنية لا تنفق في العادة كل ما تحصل عليه من اموال بسبب ارتفاع ميلها الحدي للإستهلاك ، إضافة الي ان الجزء الذي تكنزه الطبقة الغنية يؤدي في الاجل الطويل الي ضعف قدرة الجهاز الانتاجي وزيادة تعطل العمال ، ذلك بأنه لو أعيد انفاقه علي شراء السلع والخدمات في السوق للعمل علي زيادة نشاط الأعمال وبالتالي زيادة تشغيل العمال [1].

تعديل التركيب النسبي : ونعني ذلك عدم قدرة البلاد علي قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي ، سواء ان كانت تعتمد علي الزراعة فقط والبحث في انشاء ودعم قطاع الصناعة وذلك ان الاعتماد علي قطاع واحد يعرض البلاد الي خطر التقلبات الاقتصادية

---

[1] الرابط السابق

الشديدة نتيجة التقلبات في الانتاج والاسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطراً جسيماً علي هدوء واستقرار مجري الحياة الإقتصادية ، لذلك يجب علي القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توزان في القطاعات وعدم الاعتماد علي قطاع واحد كمصدر للدخل القومي والبحث في احياء قطاع الزراعة للوصول الي الاكتفاء الذاتي ثم التصدير ، كما لا ننسي قطاع الصماعة والذي يمثل احدي معالم التطور الاقتصادي كل هذا من اجل الوصول الي تنمية اقتصادية شاملة .

تهدف التنمية الاقتصادية الي رفع مستوي حياة العمال تدريجياً عن طريق تلبية احتياجاتهم الاساسية ويتضمن هذا الهدف الاستنتاجات التالية :

ضرورة رفع انتاجية العمل دون ان يتم ذلك علي حساب الاستخدام خاصة ونحن في بلد يتميز بمعدل تزايد سكاني هام .

ضرورة التحكم الواضح في ميدان تنظيم النشاط الإقتصادي وخصوصاً العلاقات المدنية بالريف كي تتحاشي الآثار السلبية للتصنيع والتحفيز .

ضرورة وجود ادلة وبراهين لصالح التقنيات الاكثر تقدماً لكنه تضمن وبنفس الوقت وعياً حاداً اتجاه التبعية التكنولوجية المعقدة جداً .

توجيه الاستثمار افضل توجيه للاستثمار هو الذي يشجع مباشرة او بصورة غير مباشرة علي انتاج السلع المفيدة للفئات الشعبية [1].

[1] الرابط السابق

المبحث الثاني

انسان الريف ومستوي الدخل

تساهم الثروة الحيوانية في سبل معيشة ما يقدر 70% من فقراء الريف في العالم ، وتمثل الثروة الحيوانية المصدر الأساسي لسبل المعيشة لحوالي 120مليون من الرعاة علي مستوي العالم (المعهد الدولي للإحصاءات 200) ولأكثر من 200 مليون من صغار الملاك في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، تمثل الثروة الحيوانية مثل البقر الجاموس والخراف والماعز والدواجن المصدر الرئيسي للدخل .

والثروة الحيوانية جزء لا يتجزأ من النظم الريفية الإجتماعية والإقتصادية والبيئية وتوفير الدخل والغذاء والالياف وقوة الجرد واللسماد والمدخرات والتأمين والوضع الإجتماعي لمعظم فقراء الريف في العالم وبالرغم من ان الاسر الريفية منخفضة الدخل تحصل علي مكاسب اضافية اقل من الجماعات الاعلي دخلاً في سلسلة قيمة الثروة الحيوانية ، فالمنافع التي تعود عليهم اكبر. هناكعلاقة في اتجاهين بين نمو الثروة الحيوانية ودخل العمل ، وقد اثبتت العديد من الدراسات البحثية ان الثروة تعد مصدراً رئيسياً لدخل الاسر التي تتجاوز اصولها حد ادني معيناً وتساهم الثروة الحيوانية بشكل مباشر ليس فقط في دخل المزرعة بل وكذلك في زيادة فرص العمل امام سكان الريف الاكثر عرضة للخطر وتشجيع تربية الحيوانات له تأثير آخر غير مباشر علي مستويات الدخل وعلي فرص العمل في الريف ، فنمو الدخل الناتج عن الثروة الحيوانية يزيد من الطلب علي الأنشطة المحلية كثيفة العمالة في القطاع غير التجاري علي سبيل المثال في قطاع الخدمات المرتبطة بتربية الثروة الحيوانية وتصنيع الأغذية ، وإصلاح المعدات ، ووسائل النقل وكثير من الخدمات الآخري . وفي المقابل فزيادة فرص العمل الريفي خارج المزارع ثاني الوسائل الرئيسية بعد الانشطة الزراعية من حيث تحسين دخل الاسر وتوفير الفرص لعدد من الاسر الفقيرة لزيادة استثماراتها في الثروة الحيوانية [1].

---

[1] الرابط السابق

ويعد الدخل النقدي في غاية الاهمية بالنسبة للتوسع في الانتاج الحيواني مما يسمح بتحسين إمكانية الحصول علي الخدمات والبنية الاساسية للأسواق وكما هو الحال في الزراعة ، يمثل قطاع الثروة الحيوانية عدداص من المخاطر المعينة علي الامان والصحة . فقد تنقل الحيوانات الامراض التي تنتقل مباشرة للإنسان (امراض حيوانية المصدر) مثل انفلونزا الطيور شديدة الامراض او التي تستطيع تخطي الانواع والاضرار بالإنسان وتهلك هذه الامراض الحيوانات والثروات ، وقد تنتشر ايضاً امراض حيوانية شديدة العدوي عابرة للحدود مثل حمي الخنازير الافريقية من خلال تنقل الانسان والحيوان ، ويؤدي التحول في انماط المناخ وتغيراته الموسمية الي تصاعد مستوي انتشار المرض بين الانسان والحيوان ويعد إنتاج الدواجن من الانشطة الإقتصادية الاساسية بالنسبة لفقراء الريف ، ويمثل مرض انفلونزا الطيور شديداً لعدوي تهديداً خطيراً لصغار منتجي الدواجن من فقراء الريف ، ويمثل الشكل المباشر لهذا التهديد في إحتمالات الوفاة نتيجة لإنتقال العدوي ، بينما يتمثل الشكل غير المباشر في التدابير المتشددة التي تطبقها سلطات الصحة الحيوانية لمكافحة المرضي وهذه التدابير قد تكون باهظة الاسعار بالنسبة لصغار المنتجين قليلي الموارد فيضطرون الي التوقف عن تربية الدواجن تماماً مما يحرمهم من كميات البروتين المهمة في غذائهم رغم ضآلة هذه الكميات كما يحرمهم من مبلغ مالي صغير وهم في اشد الحاجة اليه والاهم من ذلك انه يحرمهم من فرصة الاستثمار من اجل الإفلات من الفقر [1].

يعيش 3 مليار شخص من بين 5.5 مليار شخص في العالم النامي في المناطق الريفية اي ما يقرب من نصف تعداد البشر في العالم وتعد الزراعة مصدر لسبل معيشة ما يقدر ب86% من سكان الريف يعيش ما يقدر ب2.5 مليار من سكان الريف في اسر تعمل بالزراعة ، وتوفر الزراعة وظائف 1.3 مليار شخص من صغار الملاك والعمال راضي ، وتمثل فرص العمل في الريف وسيلة بالغة الاهمية للحد من الفقر والجوع ، حيث أن العمل كثيراً ما يكون هو كل ما يملكه الفقراء . الا أن المشكلة الرئيسية المتعلقة بفرص العمل في المناطق الريفية هي ان

---

[1] الرابط السابق

كثير من الوظائف لا تكفل مستويات لائقة من الدخل وسبل معيشة مستدامة ورغم ان العمال الزراعيون يمثلون عصب إنتاج الاغذية ولكنهم محرومون من اكثر من ناحية فهم الاكثر تعرضاً للخطر إجتماعياً والاقل تنظيماً في النقابات العمالية والاقل حصولاً علي المساواة بين الجنسين فرص العمل والاجر وإمكانية الحصول علي شكل فعال للضمان والحماية الإجتماعية ويعمل الكثيرون منهم في ظروف صحية وبيئية سيئة تفتقر الي السلامة .

ويعد توفير فرص العمل المنتج واللائق امر بالغ الأهمية ، اذا كان العاملين الريفين الإفلات من الفقر كما يمكنهم هذا العمل من إنتاج أو شراء ما يكفيهم من أغذية كافية ومغذية . غن اشكال علاقات العمل المستجدة التي تقوم علي العمل الزراعي المرن وغير المنتظم يمكنها أن تعوق الجهود التي تستهدف الحد من الفقر والجوع عن طريق زيادة الدخل التي يحصل عليها فقراء الريف من العمل في المزارع وخارجها وتنويع سبل المعيشة وتشهد النظم الزراعية تغيرات جوهرية في انحاء العالم كذلك تشهد نظم العمل في المناطق الريفية تحولاً شاملاً من جراء توسع سلاسل القيمة المرتبطة بمشروعات تجارة وتصنيع المنتجات الزراعية والصعوبة التي يواجهها صغار المزارعين الذين يعملون لحساب انفسهم في الحصول علي دخل يمكنهم من العيش اللائق ونقص الايدي العاملة في بعض المناطق بينما تعاني مناطق آخري من البطالة .

أن تحقيق قدر اكبر من العدالة في توفير ظروف العمل من شانه أن يوفر فرص للعمل المنتج الذي يحقق دخلاً عادلاً ويوفر الامان في اماكن العمل والحماية الاجتماعية للعمال واسرهم ويوفر فرص افضل لتحقيق التكامل الإجتماعي والتنمية الذاتية [1].

وتمثل الغابات شبكة امان مهمة لسكان الريف في زمن الاجهاد والاقتصادي والزراعي ويعتمد حوالي 350 مليون شخص ممن يعيشون داخل الغابات الكثيفة او بالقرب منها عليها في معيشتهم ودخلهم ومن هؤلاء ، يعتمد نحو 60 مليون شخص (لا سيما الشعوب الأصلية)

---

1 الرابط السابق

إعتماداً كاملاً علي الغابات وتعد الغابات ايضاً من السلع الإقتصادية اذ توفر فرص عمل لسكان الريف في الغالب منن لديهم خيارات ضئيلة خلاف العمل في الزراعة ويقدر عدد الوظائف في قطاع الغابات الرسمي نحو 14 مليون وظيفة حول العالم حيث يصل الي عشرة امثاله في القطاع غير الرسمي .

ويشكل دخل سكان الريف الذين يعملون خارج مسقط رأسهم 40% من متوسط الدخل المتاح للفرد ويشكل بيع المنتجات الزراعية نسبة 49% . وان الحكومة لابد أن تساعد في تحسين مهارات وقدرات عمال الريف ورفع اسعار المنتجات الزراعية بشكل معتدل بعد النظر في رخاء المستهلكين في الحضر والمزارعين [1].

[1] الرابط السابق

المبحث الثالث

محددات تطوير الريف وتنميته

توجد لدي كثير من البلدان النامية إمكانيات كبيرة غير مستقلة في مجال الزراعة . فمستويات الإنتاجية التي حققها أصحاب الحيازات الصغيرة في كثير من انحاء العالم لا تتجاوز ثلث الغلة التي يمكن تحقيقها وتعد معظم البلدان النامية في المراحل المبكرة من استخدام التكنولوجيا الزراعية وما زالت امامها إمكانيات كبيرة لزيادة الإنتاجية وتنويع الانتاج وعلاوة علي ذلك فإن انتشار جوانب القصور التي تعاني منها الاسواق والمؤسسات ووجود اشكال من الإحتكارات يؤدي الي اعاقة القطاع الزراعي في كثير من البلدان النامية ، فإنخفاض في اسعار المنتجات الزراعية – الذي يرجع في جانب منه إلي الإنتاج الزائد نتيجة للدعم والحواجز التجارية في البلدان المتقدمة يمثل عائقاص شديداً أمام الاستثمار في القطاع الزراعي .[1]

وتعد تعبئة استثمارك جديدة كبيرة في مرافق البنية الاساسية الريفية ، والبحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي من الأمور الاساسية لمساعدة المزارعين والمشروعات الزراعية في التغلب علي العقبات التي يواجهونها من اجل زيادة الإنتاجية وزيادة القدرة علي المنافسة . وقد اعتمدت البلدان الخارجية في تمويل الاستثمارات في القطاع الزراعي ، نتيجة لنقص موارد الإنفاق العام وعدم توافر تدفقات مالية كافية من القطاع الخاص ، ومع ذلك فإن نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة في تناقص فهي منذ اواخر الثمانينات ، فقد انخفض المتوسط السنوي من 24% في الفترة 1981-1990 الي 16% في الفترة 1991-1999 . ونظراً لأهمية الزراعة في تحقيق التنمية الريفية والتخفيف من حدة الفقر ، ينبغي المبادرات الرامية الي توفير المساعدات المالية والتقنية لتحسين الإنتاجية الزراعية ويعد توفير الدعم الحكومي من خلال الإعانات العامة المناسبة من الادوات المشروعة والضرورية

---

[1] www.fao.org/../y3733a03.htm

لتصحيح جوانب الفشل في الاسواق ومواجهة المنافسة المجحفة . فلقد تحقق النمو الزراعي المستدام في العديد من البلدان النامية عن طريق الربط بطريقة حكيمة بين دعم مستلزمات الغنتاج (دعم اسعار الاسمدة ، وخطط الائتمان ، وإدارة المياه) وسياسات تسعير المنتجات والتدابير الحدودية ، وقد استخدمت بعض البلدان سياسات الاسعار بكفاءة في تشجيع الاخذ بالتلكنولوجيا الجديدة او تنويع الانتاج الزراعي بإدخال محاصيل زراعية جديدة .

تاثر السكان الزراعيون والريفيون في العالم النامي خلال العشر سنوات الماضية ، بشكل واسع ومباشر بالعديد من العمليات الجديدة في سياق عالمي يتميز بالتغيرات السريعة فالعولمة وتحديد التجارة افضي الي مستوي عال من دمج الاقتصاديات الريفية في الاسواق العالمية . وفي مواكبة ما يحدث من تحول سريع في الساواق العالمية ، وشهدت العمالة الزراعية بدورها تغيرات ملموسة كما ان الكثير من المزارعين يتجهون الآن بسبب قيود الإنتاج الي الهجرة الي المدن سعياً الي العمل وتعظيم إمكانياتهم في الحصول علي الموارد النادرة والنهوض بالمستوي المعيشي لأسرهم . أما بالنسبة للذين اختاروا البقاء في الريف ، أصبحت إمكانيات الحصول علي الدخل النقدي وعلي الاجور امراً جوهرياً مثلها مثل إمكانيات الحصول علي الاراضي .

وتتمثل العوامل التي تساهم في تكثيف الإنتاج وزيادته في اجراء البحوث وتنظيم قواعد البيانات المساندة للبحوث ، وتطبيق التكنولوجيا الجديدة وتنمية الموارد البشرية الريفية بما في ذلك قوة العمالة الزراعية (ويتحقق ذلك من خلال استهداف العمليات الزراعية علي النطاقين الصغير والمتوسط) [1].

التنمية الريفية تركز تقليدياً علي استغلال الاراضي الكثيفة الموارد الطبيعية مثل الزراعة . ومع ذلك تغيرت تغيرات في شبكات الإنتاج العالمية والتحضر وزيادة الحرف في المناطق الريفية وحلت السياحة علي نحو متزايد والترفيه واستخراج المواد والوزراعة والدوافع

[1] ar.wikipedia.org/ Wikipedia%25p8%25AA%25

الإقتصادية المهيمنة قد خلق الحاجة الي المجتمعات الريفية في التنمية نهج من منظور اوسع ومزيد من التركيز علي مجموعة واسعة من أهداف التنمية بدلاً من خلق مجرد حافز بالنسبة للشركات القائمة علي الزراعة او الموارد والتعليم ، وتنظيم المشاريع والبنية التحتية المادية والبنية التحتية الإجتماعية تلعب كلها دوراً هاماً في تنمية المناطق الريفية ، كما تتميز التنمية الريفية من خلال تركيزها علي المنتج محلياً واستراتيجيات التنمية الإقتصادية وعلي النقيض من المناطق الحفرية والتي لها العديد من اوجه الشبه والمناطق الريفية هي مميزة جداً من بعضها البعض .

في الواقع العديد من الدول المتقدمة لديها نشاط للغاية في المناطق الريفية بهدف تطوير البرامج الرئيسية لسياسة الحكومة في المناطق الريفية وتطوير القري غير المطورة .

اجراءات التنمية الريفية بشكل رئيسي في معظمها لهدف التنمية الإجتماعية والتنمية الإقتصادية في المناطق الريفية . وبرامج التنمية الرفي عادة ما تكون من اعلي الي اسفل من محلي أو إقليمي السلطات ، وكالات التنمية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والحكومات الوطنية ولا يقتصر هذا المصطلح علي القضايا المطروحة للبلدان النامية [1].

1 الرابط السابق

الفصـــل الثـــالث : الدراســـات الميدانية

المبحـث الاول : نبذة تاريخية عن بنك الاسرة – عطبرة

المبحـــث الثاني : بنك الاسرة و تنميته لمشروع التمويل الاصغر

المبحث الثالث : المكاسب التي يجنيها بنك الاسرة من التمويل الاصغر

المبحث الأول

نبذة تاريخية عن بنك الاسرة

- بدأت فكرة بنك ألأسره في عام 2007م،بمبادرة من اتحاد أصحاب العمل ممثل في أمانة سيدات الأعمال وتشجيع من الدولة ممثله في ولاية الخرطوم،وبدا عمله في يوليو 2008م والبنك مؤسسه مصرفيه اقتصاديه متخصصة ف مجال التمويل الأصغر،ذات توجهات اقتصاديه واجتماعيه تعمل وفق الأسس العلمية المتعارف عليها،لكنها تسعى لتعظيم العوائد الاجتماعية، وتسعى لتنمية مواردها وزيادتها من خلال الأنشطة الاقتصادية واستقطاب الودائع بأنواعها إذ أن البنك أداة من الأدوات الفاعلة والمهمة في مكافحة الفقر .

- (البنك شركة مساهمه عامه بين القطاعين العام والخاص ذات مسئولية محدودة مسجله لدى المسجل التجاري بتاريخ 2008/4/13م برأس مال مصرح به مليار جنيه سوداني، ورأس مال مكتب مليون جنيه سوداني)وتعتبر الأمانة العامة لديوان الزكاة بولاية الخرطوم،والصندوق القومي للتأمينات الاجتماعية،وبنك السودان،وولايتي الخرطوم والشمالية،ومحلية الدويم،من أهم المؤسسين من جانب القطاع العام.

- أما القطاع الخاص فاهم المؤسسين هم اتحاد سيدات الأعمال واتحاد أصحاب العمل واتحاد معاشي الصندوق القومي للتأمينات ألاجتماعية واتحاد معاشي البنوك وعدد من المنظمات والأفراد المهتمين بقضايا التمويل الأصغر في السودان.

- رسالة البنك هي:

تقديم خدمات ماليه متنوعة ومستندات تلائم متطلبات الفقراء من حيث الإجراءات المبسطة والمرنة والضمانات الميسرة والتواجد الجغرافي والتسعيرة المناسبة لتمكين الفقراء من أنشطة تخريجهم من دائرة الفقر[1].

---

1 بنك الأسرة

الأهداف التي يسعى البنك في تحقيقها:

- تقديم الخدمات المالية للفقراء النشطين اقتصاديا والخريجين وصغار المنتجين من الزراع والرعاة ، والحرفيين لتمكينهم من إدارة ألأنشطه الاقتصادية التي تلائم ظروفهم
- توفير سبل عيش كريمه للفئات المستهدفة وإخراجهم من دائرة الفقر.
- فتح فرص الاستخدام من خلال زيادة الاستثمار المنتج .
- الإسهام في التطوير المالي والمصرفي وتعميم نظام مالي ومصرفي يناسب هزا النوع من التمويل .
- تحويل قطاعات غير منظمه تساهم في الدخل القومي .
- ويعمل البنك في مجال التمويل الأصغر ،وذلك بتوفير الخدمات المالية المتنوعة في مجال الإغراء والادخار والتامين والخدمات المصرفية ألأخرى وفق نظم ماليه وإداريه تناسب متطلبات الفئات المستهدفة .

الأنشطة التي يمارسها البنك :

- قبول الودائع المصرفية بمختلف أنواعها .
- تقديم التمويل الأصغر للشرائح الصغيرة،وفقا لصيغ التمويل الاسلامي
- تقديم الخدمات المصرفية للشرائح الصغيرة.
- الترويج للمشروعات الصغيرة ،وسط الشرائح الصغيرة.
- العمل علي إيجاد الاسواق ، والقيام بالعمليات التسويقية لمنتجات المشاريع الصغيرة .[1]

[1] المرجع السابق

- القيام بعمليات الاستشارات المالية ،وتقديم النصح المالي ،وإعداد دراسات الجدوى بمختلف المشروعات الصغيرة بغرض تنمية المجتمع ومحاربه الفقر .

- تمويل المشاريع الجماعية للشرائح الصغيرة .

سياسات البنك:

- تقديم خدمات ماليه لخدمات الفقراء الناشطين اقتصاديا وصغار المنتجين، تمكين لهم من مزاولة النشاط ألإقتصادى الذي يناسب ظروفهم ويوفر لهم سبل العيش المستدامة

- التنسيق مع كل المؤسسات العاملة في مجال التمويل الأصغر بما في ذلك المصارف والمؤسسات الحكومية المعنية بتخفيف حدة الفقر والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص .

- إن نجاح المشروع هو الضمان الأوحد لاسترداد أموال البنك ، لذا يجب إشراف البنك علي المشاريع التي يتم تمويلها بغرض التقويم والمتابعة

- تعريف العملاء ودراسة احتياجاتهم وإعداد خريطة أسواق المستهدفين بصورة تفصيلية ودقيقة .

- الاستفادة من السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني للوصول إلي المستهدفين بتكلفه اقل ، حيث تساعد السلطات الموجودة في مجال التمويل الأصغر ، مع تطوير التجربة الذاتية للبنك باعتباره بنك متخصص في مجال التمويل الأصغر في السودان.

- الاستفادة من الميزة النسبية في الولايات بحيث يتم تركيز التمويل على القطاعات ذات الميزة النسبية.

- التركيز على الريف حيث تمركز السودان ،إذ أن اغلب سكان السودان يسكنون الأرياف [1].

---

[1] المرجع السابق

يعمل البنك وفق صيغ الشريعة ألإسلاميه كالمرابحة والمشاركة والمقاومة والمضاربة المشروطة ، ويقدم خدمات مصاحبه للتمويل ، مثل الادخار والتمويل والتامين .

أما القطاعات التي يستهدفها البنك للتمويل فهي القطاع الزراعي يشقه النباتي والحيواني والتجارة والحرفين والصناعات الصغيرة والإسكان والمهني.

وهناك شروط وضوابط التمويل مثل تقديم الأوراق الثبوتية،ومكان السكن، ودراسة جدوى ، والفاتورة المبدئية ، وتقديم ضمان شيك من طرف ثالث ،ويمكن التقديم عبر المجموعات بضمان المجموعة ، والتقديم بواسطة الجمعيات أو المنظمات أو المؤسسات أو الاتحادات المهنية التي تشكل ضمان العضوية المنضوية تحتها

عند تقديم البيانات في ملف العميل يقوم ضابط الائتمان بفحصها ، والقيام بزيارة لموقع النشاط وعند استيفاء الشروط يقوم العميل بفتح حساب جاري بالبنك ويرفع الملف للفرع الرئيسي للمصادقة عليه ، ومن ثم تنفيذ المشروع مع العميل [1].

[1] المرجع السابق

المبحث الثاني

بنك الاسرة وتنميته لمشروع التمويل الاصغر

في إطار إنفاذ انشطة المشروع القومي لتنمية المرأة الريفية بالولايات المختلفة ، للإستفادة من التمويل الأصغر المتاح ، تخفيفاً لحدة الفقر في اوساط النساء الريفيات لإحداث التغيير المنشود في كافة المجالات ولتقديم الشراكة الفاعلة مع وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي ، وتحقيق للأهداف المشتركة ، تم التوصل الي هذه المذكرة التفاهمية ، والتي توضح واجب كل طرف من الشركاء المذكورين أدناه كالتالي [1]:

الهدف الإستراتيجي للمشروع :

تحسين الوضع الإقتصادي للمرأة الريفية ورفع مستواها المعيشي

العدد المستهدف :

67500 امرأة في (9) ولايات (7500×9 = 67500) وهي (سنار ، الجزيرة ، النيل الأزرق ، جنوب كردفان ، شمال كردفان ، شمال دارفور ، كسلا ، نهر النيل ، الشمالية).

التمويل :-

تمليك وسائل إنتاج	75.000.000
التدريب	450.000
إجمالي	75.450.000 خمسة وسبعون مليون واربعمائة وخمسين الف جنيه

فترة تنفيذ المشروع :

من ابريل 2012 وحتي ابريل 2013م

الأهداف المباشرة للمشروع :

- المساهمة في زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي
- المساهمة في زيادة حجم الصادر ، بالإستفادة من التمويل الأصغر المتاح
- تقليل نسبة البطالة وسط النساء الريفيات بخلق فرص عمل منتج .
- تخفيف الفقر في المناطق الريفية بزيادة القدرات والإنتاجية للمرأة .

---

[1] المرجع السابق

- الإستفادة من التمويل الأصغر المتاح للمرأة الريفية
- المساهمة في الاستقرار بالريف ، وتحقيق الهجرة العكسية .

النتائج المتوقعة :-

- ارتفاع نسبة التشغيل والتوظيف الفعال لقدرات النساء الريفيات .
- تمكين النساء في الريف المستفيدات من التمويل الاصغر المتاح .
- التحسن النوعي لمشروعات المدرة للدخل المنفذة بواسطة المرأة الريفية .
- الإستفادة من الموراد الطبيعية المتاحة بالولايات .
- التأثير الإيجابي علي حياة المرأة الريفية إقتصادياً وإجتماعياً .
- توسيع قاعدة المعرفة للتمويل الاصغر في المجتمع الريفي .
- تطوير المنتجات الريفية للمرأة بناء علي متطلبات السوق .[1]

تقسيم الادوار والمسئوليات :

أولاً : إلتزامات وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي :

م	النشاط	الجهة المنفذة	مسئول الإتصال والإشراف
1	تكوين اللجان التسيرية بالولايات المستهدفة (لجان تسيير العليا والفرعية)	وزارة الرعاية الولائية	وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي الإتحادية
2	إختيار المستفيدين ، تكوين المجموعات وتسجيلها	وزارة الرعاية الولائية + اللجان التسيرية بالمشروع بالولايات المستهدفة + اتحاد عام المرأة + كليات تنمية المجتمع بالولايات	وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي الإتحادية
3	استخراج الاوراق الثبوتية الشخصية للزبائن لمنح التمويل	وزراة الرعاية الولائية + شرطة السجل المدني بالولايات	وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي الإتحادية
4	التدريب الفني والتقني لكل المستفيدات	وزراة الرعاية الولائية + وزارة التنمية البشرية الإتحادية + + المراكز والمعاهد التدريبية + كليات تنمية المجتمع	وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي الإتحادية

[1] المرجع السابق

ثانياً : التزامات بنك السودان المركزي : [1]

م	النشاط	الجهة المنفذة	مسئول الإتصال والإشراف
1	التدريب المالي والإداري للضباط الثلاثة لكل مجموعة	وحدة التمويل الاصغر ببنك السودان المركزي	وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي الإتحادية
2	ترميز المجموعات المسجلة	بنك السودان المركزي + فرع بنك السودان المركزي الولائي + البنوك الممولة	وحدة التمويل الاصغر ببنك السودان المركزي
3	توفير التمويل للمشروع	وحدة التمويل الاصغر ببنك السودان المركزي – مصارف – مؤسسات التمويل الاصغر – مانحين محليين او دوليين – محافظ تمويلية قائمة او إنشاء محفظة جديدة	وحدة التمويل الاصغر ببنك السودان المركزي
4	الإجتماع الدوري التقيمي	الوزارة الإتحادية ووحدة التمويل الاصغر كل ثلاثة اشهر	وحدة التمويل الاصغر والمصارف المنفذة

[1] المرجع السابق

المبحث الثالث

المكاسب التي يجنيها بنك الاسرة من التمويل الاصغر

من أكبر المشاكل التي تواجه البنوك هي التعثر وعدم السداد ويعتبر بنك الاسرة هو الرائد في التمويل الاصغر .

ومن الفوائد المادية التي يجنيها بنك الاسرة :-

- هامش أرباح لكل عملية .
- تحقيق رسالة طرح لبنك الاسرة تحت شعار :-

نصير الفقراء + الناشطين إقتصادياً وهم أصحاب الدخل المحدود ، من دائرة الفقر الي دائرة الإنتاج

فضلاً عن مساهمتهم في تنمية المجتمع مساهمته أيضاً في تنمية مشاريع البعد الاجتماعي مثلاً : مشروع إنارة مدينة بربر و أيضاً حل مشكلة المواصلات .

الخاتمة :

وفي ختام هذا البحث نريد ان نوكد علي ان عمليه التمويل تعتبر من اهم العمليات التنمويه والاقتصاديه وذلك نسبه للدور الذي تقوم به في تشجيع عمليه الاستثمار وتطوير المنشأت العامه والخاصه وكذلك يحرص الاسلام علي التنميه الشاملة لهذا الانسان من مجتمع الجهات المادية والروحية والخلقية كافة . كما انه يحرص علي تفسير التنمية الشاملة للتمويل وحذر من التنمية المتبلورة التي تقتصر علي التقدم المادي فقط .

كما نجد ايضا ان التضخم يعتبر وسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية الذي يهتم بمعالجة *****

كما يجب ايضا تحديد اهم المشروعات العامة –وشركات المساهمة – المشاريع الفردية .

وهنالك ايضا علاقة بين التمويل والمجالات الخري مثل علم القتصاد – علم الادارة – علم المحاسبة .

ويوجد طريق اسلامي لمصادر تمويل المشروعات التي تتمثل في المصادر الداخلية (الذاتية) والمصادر الخارجية التي اباح فيها السلام كيفية الارباح في الاستثمار المالي بشرط ان تكون في النواحي المشروعة ولا يوجد اي مانع من وجة نظر الشريعة الاسلامية يحد من عملية التمويل .

وهنالك عدة مصادرلتمويل التنمية وهي :-

القروض المعاونة – الاسهم – السندات – الصناديق الدولية – الائتمان .

ومن أهم وظائف التمويل انه يوفر اربع خدمات ضرورية للتنمية الاقتصادية وهي :-

- يوفر النقد وهو وسيط للتبادل ومخزن للقيم ووحدة للحساب ومقياس لقيم المعاملات .
- يوفر وسيلة تعبئة توزيع الارصدة وتجميع المدخلات .
- يوفر وسائل تمويل توزيع المخاطرة عبر الإقتصاد .
- يوفر مجموعة من ادوات السياسة .

النتائج :-

- القاء الضوء علي جوانب القوي والضعف في تجربة التمويل الاصغر .
- التوعية المجتمعية في التعامل مع التمويل الاصغر .
- خلق قنوات للتسسق والتعامل بين الجهات ذات الصلة بالتمويل الاصغر .
- توسيع الحوار الإجتماعي حول تمويل المشروعات والانشطة الصغيرة .

التوصيات :-

- ضرورة تحديد الشرائح التي تستفيد من المال المتاح .
- العمل علي تدريب وتأهيل وتوعية الشرائح المستهدفة .
- تحديد العلاقة بين الزكاة والتمويل الاصغر وهل الزكاة ضامن ام مورد ام الاثنين معاً .
- قضية التمويل الاصغر تشكل فرصة لمناقشة اسس وفلسفة التمويل المصرفي ككل وتحديد القطاعات المستفيدة من التمويل وتطويرها والنهوض بها .

المراجع :-

- الصديق طلحة محمد رحمة – التمويل الإسلامي في السودان – المكتبة الوطنية السودان
- محمد محمود المكاوي – التمويل المصرفي – جمهورية مصر العربية
- عبدالمطلب عبدالحميد – الإئتمان المصرفي ومخاطره – الشركة العربية المتحدة
- ورشة التمويل الأصغر

مواقع الإنترنت

contebtwww.e-joussour.net

www.wafainfo.ps/at emplate.aspx%3fid

http://4serveyou .com

www.fibsudan.com

www.unesco.org/raral.people

www.startimes.com/f.aspx%3ft%3d3180*

www.fao.org/../y3733a03.htm

ar.wikipedia.org/ Wikipedia%25p8%25AA%25